بعد اجراءات النظام الرجعي في الاردن

منظمة التحرير.. هل تخضع ام تتمرّد ؟

بقلم : عدنان بدر

ضمن ما يمكن تسميته بـ « اللعبة الدستورية » المبيتة ، جدد النظام الهاشمي ادعاءه الوصاية على الضفة الغربية المحتلة ... وقد جاءت خطوة النظام هذه بالتوافق والترابط مع تطورات وتحركات متعددة على مسرح التسوية الاستسلامية ، كان ابرزها :

- الاحداث اللبنانية وتطوراتها ونتائجها .
- مناقشة مجلس الامن لقضية الشرق الاوسط واستخدام الفيتو الاميركي في تلك المناقشة .
- محادثات اسحق رابين في واشنطن .
- تجدد الحديث في الاوساط الاسرائيلية والاميركية عن احتمالات التفاوض بين العدو الصهيوني والنظام الهاشمي .
- النشاطات العربية الرسمية ، العلنية منها والسرية ، التي يقوم بها الملك حسين ومبعوثوه .
- زيارة الملك حسين القادمة لواشنطن .
- زيارة زيد الرفاعي القادمة لرومانيا .
- جولة فورد المقبلة في الشرق الاوسط .

ضمن كل هذه التطورات والتحركات، كانت الاجراءات التي قام بها النظام الرجعي العميل في الاردن ، والتي اطلقنا عليها اسم «اللعبة الدستورية» المبيتة . فما هي العلاقات الحقيقية بين هذه « اللعبة » وبين كل تلك التطورات والتحركات ؟

في البداية ، لا بد من كشف النية المسبقة تخطيطها من قبل النظام الهاشمي للقيام بهذه الاجراءات :

فالنظام الهاشمي واصدقاؤه على الساحتين العربية والفلسطينية (؟) يصفون هذه الاجراءات بأنها مجرد عملية حل للاشكال الدستوري الذي ترتب على عملية حل البرلمان الاردني القديم وتعذر اجراء انتخابات جديدة خلال الفترة الزمنية التي حددها الدستور ... وان ما فعله الملك حسين هو مجرد دعوة البرلمان القديم الذي عادت اليه سلطته حكما بانتفاء المدة المشار اليها ، لينال منه تفويضا دستوريا جديدا يعطيه « الحق » بحل المجلس الى اجل غير مسمى و « الحق » بدعوة المجلس القديم في اي وقت ، و « الحق » في تأجيل الانتخابات البرلمانية ايضا لاجل غير مسمى .. !

وهنا يبرز السؤال التالي :

- ترى لو ان الملك حسين كان جادا في الاجراءات التي اتخذها بعد مؤتمر الرباط ، ومنها حل البرلمان وتأجيل الانتخابات لمدة عام .. اي لو انه كان جادا في الاستجابة لقرارات مؤتمر الرباط .. لماذا لم يقم منذ ذلك الحين بالحصول على هذه « الحقوق الدستورية » ؟ الا يؤكد ذلك نية النظام المبيتة بالعودة الى تجديد ادعائه بالوصاية على الضفة الغربية بعد عام واحد من الموافقة على قرارات الرباط ، اذا ما كانت الظروف ملائمة لذلك التجديد ؟ وهو ما فعله حاليا .

بعد الوقوف امام هذه الملاحظة التي لا بد منها لتأكيد نوايا النظام الهاشمي المسبقة ، يصبح بالامكان الانتقال الى الموضوع الاساسي وهو علاقة الاجراءات الهاشمية بالتطورات والتحركات البارزة على مسرح مساعي التسوية الاستسلامية :

● اولا : احداث لبنان

قبل الشروع بتنفيذ المؤامرة الفاشية على الساحة اللبنانية ، كانت الولايات المتحدة قد اعلنت بصورة رسمية وغير رسمية عن البدء بفتح « الملف الفلسطيني » .. وكان السادات قد اعلن ايضا ان عام ١٩٧٦ سيكون عام الفلسطينيين .

اما على الصعيد العملي فكانت هناك مبادرتان محليتان بشأن الجانب الفلسطيني :

- الاولى هي محاولة تحقيق اللقاء والتنسيق بين النظام الهاشمي ومنظمة التحرير اما بشكل مباشر ، او من ضمن عمليه تنسيق اوسع تشمل « دول المواجهة » .
- والثانية هي الدعوة السورية الرسمية لتشكيل

الملك حسين : تجديد الوصاية

زيد الرفاعي : الشروع بتنفيذ المؤامرة

فورد : عدم معارضة اشتراك المنظمة

القيادة السورية - الفلسطينية المشتركة ، والتي تلتقي بصورة عملية مع التنسيق السوري - الاردني الجاري تنفيذه على قدم وساق ..

وكانت المبادرتان المذكورتان تواجهان بموقف فلسطيني يتراوح بين الرفض من قبل الجماهير والقواعد وبعض المنظمات ، وبين عدم الحماس والعجز عن الاستجابة الفعلية من قبل القوى الفلسطينية الاخرى .. **وكمحصلة لهذا الموقف الفلسطيني ، بقضه وقضيضه ، لم تصل المبادرتان الى اية نتيجة عملية حاسمة .**

هنا جاءت احداث لبنان وفي صلب اهدافها الرئيسية تشكيل ضاغط عسكري دموي على حركة المقاومة والجماهير الفلسطينية ، يفرض عليهما حاجة عملية اكبر « لتحسين العلاقات » مع النظام السوري .. هذا اذا لم يؤد بصور مباشرة الى تصفية القوى الثورية والرافضة فيهما بشكل يفرغ منظمة التحرير من أي مضمون ثوري ويجعلها اداة طيعة في ايدي صانعي التسوية واصحابها .

● ثانيا : مجلس الامن

في هذه الاثناء جرى عرض قضية الشرق الاوسط للمناقشة من جديد في مجلس الامن الدولي ، كمطلب تقدم به النظام السوري اثناء عملية التجديد لقوات الطوارىء في الجولان . وقد كانت حصيلة هذه المناقشة اغراء لمنظمة التحرير بالمشاركة في المساعي الدولية للتسوية ، وتجربة لامكانية وصول المنظمة في هذا الطريق الى حدود الاعتراف بالكيان الصهيوني في فلسطين .. لكنها باستخدام اميركا للفيتو ، كانت اعلانا اميركيا واضحا بان المنظمة ما تزال غير مقبولة ، او بشكل ادق ما تزال في حاجة للمزيد من عمليات الترويض والتحضير .. وفي رأس هذه العمليات السير قدما على طريق تصفية مضمونها الثوري اي تصفية القوى الثورية والرافضة فيها ، وكذلك انجاز الربط بين المنظمة والنظام الهاشمي كضمان امبريالي صهيوني رجعي لتحقق الاستسلام الفلسطيني واستمرارية ذلك الاستسلام .

● ثالثا : محادثات رابين

وهنا بالضبط تأتي محادثات رابين في واشنطن التي تطرقت الى هذا الموضوع بصورة اساسية ، فقد اعلن رئيس وزراء العدو نفسه ان تلك المحادثات لم تخلص الى نتيجة انه من الضروري الاعتراف بمنظمة التحرير اذا ما اعترفت هي باسرائيل .. لكنه قال بالمقابل ان الطرفين اتفقا على عدم معارضة اشتراك المنظمة في مساعي « السلام » اذا ما كان هذا الاشتراك ضمن وفد احدى الدول العربية !

شيء اخر اشار اليه رابين وهو ان عام ١٩٧٦ سوف يشهد خطوات متعددة في طريق التسوية يكون لها مغزى سياسي اكبر مما كان للخطوات السابقة بما فيها اتفاقية سيناء نفسها .. وان تلك الخطوات لن تكون بالضرورة مع كل دولة عربية على حدة ، بل مع اكثر من دولة في وقت واحد .

● رابعا : تجدد الحديث عن التفاوض مع الاردن

ومباشرة بعد عودة رابين من الولايات المتحدة تجدد الحديث في الدوائر السياسية والاعلامية الاسرائيلية والاميركية عن ضرورة اجراء مفاوضات بين العدو الصهيوني والنظام الهاشمي . وعاد هذا الحديث مجددا الى اسطوانة عدم القبول بدولة ثالثة بين اسرائيل والاردن ، وترافق هذا الحديث مع توقيت النظام الهاشمي لاجراءاته الاخيرة ، ومع علاقة باتت واضحة بين تجديد ذلك النظام لوصايته على الضفة الغربية وبين مخطط العدو لاجراء انتخابات بلدية ومجالس محلية في تلك الضفة ، بحيث يرشح المشروعان الهاشمي والصهيوني ليشكلا معا البديل « الفلسطيني » - الصهيوني والهاشمي ، من منظمة التحرير ضمن اطار التسوية . او ، في حال استجابة المنظمة للضغوط وتحقيق طواعيتها لمخطط التسوية ، يمكن جعل المشروعين المذكورين اداة هضم نهائية لتلك المنظمة يتحقق فيها بصورة مضمونة كليا ذلك الاستسلام الفلسطيني الذي يبغيه اصحاب التسوية .

● خامسا : المساعي العربية للنظام الهاشمي

في هذه الاثناء كان النظام الهاشمي يجدد مساعيه على المستوى العربي الرسمي ، للحصول على نوع من الحل « لالتزاماته » تجاه مؤتمر الرباط .. ومن ضمن هذه المساعي كان الحصول على موافقة النظام السوري ، او عدم معارضته للاجراءات « الدستورية » الهاشمية ، وكذلك ما عرضه على السعودية من استعداد للتفاوض مع العدو واستعادة الضفة الغربية ليُجرى فيها بعد فترة زمنية معينة (حددتها عمان بخمس سنوات ، وطلبت الرياض اختصارها الى ثلاث سنوات)